المستخلص

يعُد المرفق العام الوسيلة الأساسية لتحقيق وظيفة الدولة، ولقيام الإدارة بواجباتها الى تقديم الخدمات العامة لجمهور المواطنين، وعرفت أساليب إدارة المرفق العام وتطوير تقنياتهُ خاصةً، الصيغ الجديدة للإدارة المرفق العام، في ظل الضرورة الملحة في البحث عن مصادر تمويل خارج ميزانية الدولة، وهو ما انعكس على طبيعة العقود الإدارية في ظل نظام تعاقدي بين القطاع العام والخاص، ومن هنا تنطلق اشكالية وهو مايتمثل في التعاقدات الرفيعة المستوى المدرجة تحت مسمى العقود الادارية (عقد البوت وعقد المشاركة وعقد المشاطرة)وقد تم طرح تساؤلات عدة حول طبيعة النظام القانوني للاتجاهات الحديثة في أدارة المرفق العام، ماهي المرفق العام وماهي الطرائق والصيغ الحديثة المستخدمة في ادارة المرفق العام ،حيث توصل البحث إلى العديد من الأهداف من أهمها تسليط الضوء حول فاعلية بعض الأنواع من العقود الإدارية بين القطاع العام والخاص ودورها في تحقيق تنمية اقتصادية وطنية بالإضافة إلى البنى التحتية الأساسية وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين. وقد توصل البحث إلى جملة من الاستنتاجات من أهمها أن التنوع في استخدام أساليب وطرائق الإدارية لإنشاء وتشيّد تؤدي لتقديم خدمات للجمهور بشكل أفضل، وحماية المال العام وذلك لأنّها آليات عمل منظمة ومتقنَة، ولأنّ المرفق العام يقدم كثيراً من الخدمات المتنوعة في الحياة اليومية للفرد ولكنه في اغلب الأوقات يعمل على هدر واتلاف المال العام فلابد من المحافظة عليه. وان عقد البوت يعد من العقود التي تكون ذات أهمية كبيرة في البلدان الاقل تطورا التي تعاني من نقص في البنى التحتية الاساسية ويعد عقد البوت من اهم الاتجاهات الحديثة في مجال أدارة المرفق العام .عدم وجود نصوص تشريعية او قوانين تنص على تعريف المشاركة بين القطاعين العام والخاص بصوره واضحة وصريحة وبشكل مفصل في مشروع قانون المشاركة. وقد خرج البحث بمجموعة من التوصيات من أهمها يجب قبل البدء في إدارة وتسيير المرفق العام إجراء دراسة تفصيلية شاملة وكاملة للأمور التي تخص المشروع والتأكد من مدى اختيار الأسلوب الملائم من أجل تسيير وإدارة المرفق العام بالصورة الصحيحة. اعتماد عقد البوت لأنه من اهم العقود الادارية لكونه وسيلة لجلب الاستثمار الاجنبي وهو الحل الافضل والانسب للبلدان التي تعاني من قصور ونقص في البنى التحتية الاساسية وهو بمثابة الحل الامثل لمنع حالات الاقتراض من المؤسسات المالية. و يفضل مراجعة مشروع قانون المشاركة بين القطاع العالم والخاص واضافة الاطار تشريعي بشكل تفصيلي لعقود المشاركة من حيث التعريف وصيغة العقد والافادة من مميزات هذا القانون في تعويض النقص في السيولة المالية